



# كلمة التحرير

## متابعة الأزمة المالية العالمية

محمد متولي رضوان

زميل الجمعية وعضو مجلس الإدارة  
ورئيس اللجنة الثقافية والمجلة

المناطق المميزة على طول سواحل البحر الأحمر سواء في جنوب أو شمال سيناء وفي الساحل الشمالي حيث منحت الكثير من التسهيلات للمستثمرين الجادين لتشجيعهم بإقامة المنتجعات السياحية وإستحداث وتفعيل الطيران العارض (تشارترد) لاستقبال الوفود السياحية الأجنبية .

وقد أمكن جنى ثمار هذا التشجيع خلال السنوات السابقة حيث إرتفاع الدخل من السياحة ليبلغ حوالي ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل ٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ وإرتفاع عدد السائحين إلى ١٢,٨ مليون سائح عام ٢٠٠٨ وصلوا حوالي ٢٠٠٧ مليون ليلة سياحية مقابل ١١ مليون ليلة سياحية عام ٢٠٠٦ وأستمرت الحركة السياحية في زيادة مطردة خلال الفترة من يناير حتى نهاية شهر أغسطس الماضي إلى أن دق ناقوس الخطر وبدأت الأزمة المالية العالمية في الظهور والتي لابد أن تؤثر بداية على السياحة لما تتصف به هذه الصناعة من حساسية بالغة وقد تأثرت وبالتالي السياحة المحلية وذلك بالإختناص الملحوظ في عدد وقيمة الرحلات الخارجية من جميع دول العالم وعلى رأسها الأمريكيةين ثم دول أوروبا وببدأ السائح الأوروبي يفكر في البديل الأقل تكلفة والمتمثل في الرحلات الداخلية والدول المجاورة وبدأت شركات السياحة الأجنبية في إلغاء حجوزاتها السابقة خاصة في المجموعات السياحية (Groups)

ويزيد أصحاب الشركات السياحية وأصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية والعاملين مجال السياحة أن حجم الإختناص في السياحة الواردة وصل إلى حوالي ٤٠٪ ومن المتوقع زيادته خلال النصف الأول من العام الحالي (٢٠٠٩) علماً بأن القطاع السياحي بالأقصر وأسوان لم يتأثر إلا بنسبة ١٠٪ فقط لوجود سياحة ثقافية وتاريخية فيهما بالإضافة إلى الطقس الجميل في هذه الفترة وهنا يثار السؤال أهام والذي حاول الجميع تفاديه وهو هل ستكون السياحة هي الضحية الرئيسية في هذه الأزمة المالية العالمية والتي متى؟ وكيف يمكن تجنب ذلك؟ وفي هذا الصدد يشير خبراء السياحة إلى أن من أهم نقاط علاج هذا الأمر أن يتم تقديم أسعار تشجيعية مع تحسين الخدمة لجذب السائحين دون أن يصاحب ذلك خفض في الأسعار معنى أن يتم اجتماع مشترك بين

تطور السياحة اعتباراً من القرن الماضي حيث أصبحت صناعة هامة تعتمد عليها الكثير من الدول في تطوير منها الاقتصادى ورفع مستوى شعوبها وزيادة دخلهم مما دفع الأمم المتحدة بالتنويه على أهمية السياحة العالمية ، وأهمية تنقل الشعوب بين مختلف دول العالم لأكتساب الخبرات وعمل الاستثمارات والحصول على العلم والثقافة والثقافة والعلاج المتتطور وبالتالي بروت أهمية تنوع السياحة وقد أصبحت السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل القومي للعملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية مع البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج حيث يمثل العائد السياحي حوالي ١١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي وحوالي ٤٠٪ من الصادرات غير السلعية ١٩,٣٪ من متحصلات النقد الأجنبي ومن هذا المنطلق فقد إهتمت الدولة بتنمية السياحة في مصر بإنشاء مجتمعات سياحية متكاملة في

بأحازاتهم محلياً في الأماكن السياحية المنتشرة في القطر المصري وكذلك دعم الحملات الترويجية خاصة للسائح العربي وعدم اقتصار ذلك على السائح الأجنبي وتقديم حزم تشجيعية للوكلاء السياحيين بالخارج لتحفيزهم على التركيز على مصر في عملهم واملئكة معهم في حملاتهم التسويقية والارتقاء بمستوى الخدمة والتركيز على حسن معاملة السائح .

وفي هذا السبيل أيضاً و كنتيجة حتمية لانخفاض مستوى الأشغال في الفنادق المختلفة خاصة في الغردقة و شرم الشيخ فقد تم تعاون بين وزارة السياحة و غرفة المنشآت الفندقية بإعفاء الغرفة من رسوم التنشيط السياحي التي تقوم الوزارة بتحصيلها من الفنادق وكذلك الاتفاق مع محافظ البنك المركزي على تأجيل سداد أقساط ديون الشركات السياحية للبنوك بشرط أن تكون هذه الشركات جادة فعلاً و لا تقوم بالاستغناء عن العمالة لديها حيث أن العمالة المتدرية في هذا المجال هي ثروة قومية ومن الصعبه تعويضها بعد انفراج الأزمة بشيئة الله تعالى . و وفقاً لتصريحات السيد وزير السياحة في المجتمعات المختلفة أن الدولة تحاول جاهدة مساعدة جميع القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية خاصة قطاع السياحة التي تقدم له الدولة مساندة خاصة وذلك من خلال عدة محاور أهمها تكثيف الحملات الدعائية عن مصر و عمل جولات تسويقية مكثفة في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة إلى مصر بالإضافة إلى وضع حواجز تشجيعية كبيرة للاستثمار في الأماكن السياحية الجديدة . كما تعهد سعادته بعدم فرض رسوم جديدة على كافة الأنشطة السياحية مع مطالبتها بعدم خفض الأسعار لما لها من آثار سلبية سوف تعاني منها السياحة لسنوات عديدة وأن هذه الأزمة هي أزمة عابرة مررت الدولة بأزمات أكثر منها صعبة و تم تحطيمها فمصر دائماً بخير و نسأل الله أن تنتهي هذه الأمة في أقرب فرصة و تعود السياحة المصرية إلى الازدهار مرة أخرى في القريب العاجل بإذن الله .



أصحاب الشركات السياحية و وكلاء السياحة في الخارج للتنسيق بين الطرفين بحيث يتحمل كل منهم جزء من فروق الأسعار الممنوعة للسائحين أنفسهم .

وكذلك العمل والتنسيق مع شركات الطيران خاصة الشركات الوطنية لجذب السائحين من شتى أنحاء العالم سواء بتقديم عروض خاصة أو زيادة الحزم الخدمية (Packing) و عمل إرشادات بالإنجليزية التي يقدمها السوق المصري للسائحين خلال هذه الفترة . وذلك بالإضافة إلى عمل حملات ترويجية (Promoting Campaign) سواء داخلية في مصر أو خارجية في الدول ذات الكثافة العالية في حجم السياح القادمين مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وروسيا والنرويج

هذا وقد قامت غرفة المنشآت السياحية بوضع بعض الاقتراحات للخروج من هذه الأزمة وذلك بتشكيل مجموعات عمل من ممثلي قطاعات السياحة لمتابعة تطورات الأزمة ووضع فكر تسويقي متقدم خلال المرحلة المقبلة وفتح أسواق جديدة أمام السياحة المصرية و تشجيع السياحة الداخلية و تحفيز المصريين على القيام